جمهورية العراق
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
معهد العلمين للدراسات العليا
قسم القانون الخاص

# إثبات عقود التجارة الذكية

## (دراسة مقارنة)

رسالة تقدم بها الطالب

**علـي عبد الستـار علـيوي**

إلى مجلس معهد العلمين للدراسات العليا

وهي جزء من متطلبات نيل درجة الماجستير في القانون الخاص

بإشراف

الأستاذ المتمرس الدكتور

**إبراهيم إسماعيل إبراهيم**

أستاذ القانون التجاري

٢٠٢٦م ١٤٤٨هـ



﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أوفُوا بِالْعُقُودِ﴾

صدق الله العلي العظيم

سورة المائدة، جزء من الآية ١

# إهداء

إلى من كان لي قدوةً قبل أن يكون أباً ومن علّمني الصبر حين تضيق الطرق والثبات حين تشتدّ العواصف

وغرس فيَّ معنى الكرامة والعمل والاعتماد على النفس **أبي العزيز أطال الله في عمره**

يا سندي الذي لا ينكسر وظلّي الذي لا يغيب بك تعلّمت كيف أبدأ ومعك عرفت كيف أستمر فلك من

هذا الجهد فخره ومن النجاح نصيبه الأكبر

إلى من جعل الله الجنة تحت قدميها إلى نبع الحنان الذي لا ينضب وسرّ قوتي في كل ضعف **أمي الحبيبة،**

**أطال الله في عمرها**

هذا العمل ثمرة دعائك قبل جهدي، ونورك قبل طريقي

إلى رفيقة الدرب وشريكة الحلم ومن كانت لي سكينةً في التعب ونوراً في العتمة **زوجتي العزيزة**

لكِ من هذا الجهد نصيب لا يُرى لكنه حاضر في كل سطر فشكراً لصبركِ ودعمكِ وإيمانكِ بي

**إلى إخوتي**

شركاء الطفولة ورفاق الطريق أنتم الدفء الذي لا يغيب والقوة التي لا تُرى

إلى كل من آمن بي حين ترددت ووقف معي حين تعبت وأضاء لي الطريق بكلمة صادقة أو موقف نبيل

**إلى أساتذتي الكرام الذين لم يبخلوا بعلمهم وتوجيههم فكانوا مناراتٍ تهدي ولا تنطفئ**

# شكر وعرفان

**بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيم**

**﴿وَمَن يَشْكُرْ فَإِنَّمَا يَشْكُرُ لِنَفْسِهِ﴾**

الحمدُ لله الذي بنعمته تتمّ الصالحات وبفضله تُدرك الغايات والصلاةُ والسلامُ على سيدنا محمدٍ خاتم النبيين وعلى آله الطيبين الطاهرين واهل بيته الاطهار

أما بعد... فإن بلوغ هذه المرحلة العلمية ما كان ليتحقق لولا توفيق الله سبحانه وتعالى أولاً ثم ما أحاطني به من عونٍ وتوجيهٍ ودعمٍ من أهل الفضل

وإقراراً بالجميل وتقديراً لمن كان لهم الأثر في إنجاز هذا العمل أتقدّم بخالص الشكر وعظيم الامتنان إلى كل من أسهم في إرشادي وتقويم مساري العلمي

وأخصّ بالذكر الأستاذ الدكتور (إبراهيم إسماعيل إبراهيم) لما أولاه من عنايةٍ علميةٍ صادقة وما قدّمه من توجيهاتٍ دقيقةٍ وملاحظاتٍ رصينة كان لها بالغ الأثر في إخراج هذا البحث على الوجه الذي هو عليه فضلاً عن دعمه المتواصل وصبره الكريم

كما أتوجّه بالشكر والتقدير إلى السيد عميد معهد العلميين المحترم والسادة أعضاء مجلس المعهد وكادرها التدريسي لما بذلوه من جهودٍ مباركةٍ أسهمت في تكويننا العلمي

ولا يفوتني أن أعرب عن امتناني للسادة رئيس وأعضاء لجنة المناقشة المحترمين لما سيتفضلون به من ملاحظاتٍ علميةٍ قيّمة تُسهم في إغناء هذا العمل وتعزيز رصانته

وأخيراً أتقدّم بوافر الشكر والعرفان إلى عائلتي الكريمة وكل من كان له سهمٌ – قريباً كان أم بعيداً – في دعمي ومساندتي حتى إتمام هذا الجهد

**سائلاً الله أن يجزي الجميع خير الجزاء ويوفقهم لما فيه الخير**

## المستخلص:

تتناول هذه الدراسة إشكاليات إثبات عقود التجارة الذكية في ضوء المنهج المقارن بين التشريع العراقي والتشريع الإماراتي، وذلك بوصفها من الموضوعات القانونية المستحدثة التي أفرزتها التطورات المتسارعة في تقنية البلوك تشين، والتي أوجدت نمطاً جديداً من التعاقد يقوم على التنفيذ الذاتي عبر برمجيات حاسوبية تعمل في بيئة لا مركزية.

تتمحور إشكالية الدراسة حول تساؤل جوهري مفاده: هل تستوعب قواعد الإثبات النافذة في كل من القانونين العراقي والإماراتي الطبيعة التقنية الخاصة للعقود الذكية التجارية، أم أن ثمة قصوراً تشريعياً يستوجب التدخل التشريعي؟ ويتفرع عن هذا التساؤل جملة من الإشكاليات الفرعية المتعلقة بحجية السجلات الرقمية المُنشأة على شبكة البلوك تشين، ومدى صلاحية التوقيع الإلكتروني والتوقيع الذكي كدليل قانوني أمام القضاء، وصعوبة إثبات هوية أطراف العقد في ظل اعتماد التشفير والرموز الرقمية بديلاً عن الوسائل التقليدية، فضلاً عن أثر فشل التنفيذ الذاتي أو الأخطاء البرمجية على القيمة الإثباتية للعقد.

تسعى الدراسة إلى تحقيق جملة من الأهداف أبرزها بيان الإطار القانوني للعقود الذكية التجارية وتحليل خصائصها التقنية والقانونية، وتقييم مدى ملاءمة القواعد التقليدية للإثبات لمواجهة التحديات التي تفرضها هذه العقود، والكشف عن أوجه القصور التشريعي لا سيما في القانون العراقي مقارنةً بنظيره الإماراتي، واقتراح حلول تشريعية وتقنية ناجحة.

اعتمدت الدراسة على المنهج المقارن التحليلي من خلال استقراء النصوص القانونية ذات الصلة في كل من قانون التوقيع الإلكتروني والمعاملات الإلكترونية العراقي رقم (٧٨) لسنة ٢٠١٢، وقانون الإجراءات المدنية الإماراتي، ومرسوم قانون اتحادي رقم (٤٦) لسنة ٢٠٢١ بشأن المعاملات الإلكترونية الإماراتي، مستأنساً بالاتجاهات الفقهية والتشريعات المقارنة الغربية وبعض الأحكام القضائية الصادرة عن محكمة التمييز الاتحادية العراقية.

وقد خلصت الدراسة إلى أن القواعد التقليدية للإثبات، رغم قابليتها للتطبيق على العقود الذكية، تظل قاصرة عن استيعاب التحديات الجوهرية التي تفرضها الطبيعة الخاصة لهذه العقود، مما يستوجب تدخلاً تشريعياً خاصاً ينظّم هذا النوع من العقود ويحدد حجيتها الإثباتية أمام القضاء. وخلصت إلى ضرورة اعتماد شبكات البلوك تشين المنظَّمة المقيَّدة التي لا تُتيح إبرام العقود إلا بعد التحقق من هوية الأطراف وأهليتهم القانونية، بما يعزز الثقة ويُرسّخ القيمة الإثباتية لهذه

العقود. وفي ضوء ذلك، توصي الدراسة بتبني إطار قانوني حديث يوازن بين متطلبات التطور التكنولوجي وضمان الحماية القانونية اللازمة للأطراف، بما يُسهم في تعزيز البيئة الرقمية التجارية وتطويرها على نحو آمن وفعال.

## المحتويات

**المقدمة** ..... ١٠-٨

**الفصل الأول: المفهوم القانوني للعقود الذكية** ..... خطأ! الإشارة المرجعية غير معرّفة.-٩

المبحث الأول: ماهية العقد التجاري الذكي ..... **خطأ! الإشارة المرجعية غير معرّفة.**-١٠

المطلب الأول: التعريف بالعقد الذكي وخصائصه..... **خطأ! الإشارة المرجعية غير معرّفة.**-١١

الفرع الأول: تعريف العقد الذكي ..... **خطأ! الإشارة المرجعية غير معرّفة.**-١٤

الفرع الثاني: العقد الذكي كآلية قائمة على البلوك تشين .**خطأ! الإشارة المرجعية غير معرّفة.**-١٨

الفرع الثالث: خصائص للعقد الذكي ..... **خطأ! الإشارة المرجعية غير معرّفة.**-٢٠

المطلب الثاني: ذاتية العقد الذكي ..... **خطأ! الإشارة المرجعية غير معرّفة.**-٢٢

الفرع الأول: الطبيعة القانونية للعقد الذكي ..... **خطأ! الإشارة المرجعية غير معرّفة.**-٢٥

الفرع الثاني: العقد الذكي والعقد التقليدي ..... **خطأ! الإشارة المرجعية غير معرّفة.**-٢٨

الفرع الثالث: العقد الذكي والعقد الإلكتروني ..... **خطأ! الإشارة المرجعية غير معرّفة.**-٣٢

المبحث الثاني: انعقاد العقد التجاري الذكي ..... **خطأ! الإشارة المرجعية غير معرّفة.**-٣٣

المطلب الأول: زمان ومكان انعقاد العقد الذكي ..... **خطأ! الإشارة المرجعية غير معرّفة.**-٣٤

الفرع الأول: تحديد زمان الانعقاد في البيئة الرقمية .. **خطأ! الإشارة المرجعية غير معرّفة.**-٣٨

الفرع الثاني: مكان الانعقاد وأثره على الاختصاص القضائي .....٣٨-٤٠

المطلب الثاني: الوكيل الإلكتروني في العقود الذكية .....٤٠-٤١

الفرع الأول: البرمجيات والذكاء الاصطناعي كوكيل عن الإرادة ...**خطأ! الإشارة المرجعية غير معرّفة.**-٤٤

الفرع الثاني: التكييف القانوني لتصرفات الوكيل الإلكتروني .....**خطأ! الإشارة المرجعية غير معرّفة.**-٤٨

**الفصل الثاني: دور الإرادة والذكاء الاصطناعي في انعقاد العقود الذكية**.... خطأ! الإشارة المرجعية غير معرّفة.-٤٩

المبحث الأول: مفهوم الإرادة في العقود الذكية ..... **خطأ! الإشارة المرجعية غير معرّفة.**-٥٠

المطلب الأول: الإرادة في العقود التقليدية .....٥٠-٥١

الفرع الأول: مفهوم الرضا في العقود التجارية .....٥٢-٥٤

الفرع الثاني: صور التعبير عن الإرادة في العقود .... **خطأ! الإشارة المرجعية غير معرّفة.**-٥٦

المطلب الثاني: الإرادة في العقود الذكية..... **خطأ! الإشارة المرجعية غير معرّفة.**-٥٧
الفرع الأول: الإرادة البشرية المسبقة في برمجة العقد. **خطأ! الإشارة المرجعية غير معرّفة.**-٦٠
الفرع الثاني: الإرادة الضمنية المنفذة آلياً ..... ٦٠-٦٣
المبحث الثاني الذكاء الاصطناعي والشخصية القانونية ..... **خطأ! الإشارة المرجعية غير معرّفة.**-٦٤
المطلب الأول: الطبيعة القانونية للذكاء الاصطناعي.... **خطأ! الإشارة المرجعية غير معرّفة.**-٦٥
الفرع الأول: الجدل حول منحه شخصية قانونية مستقلة..... ٦٦-٦٩
الفرع الثاني: حدود هذه الشخصية في القانون التجاري ..... ٧٠-٧٤
المطلب الثاني: المسؤولية في العقود الذكية ..... ٧٤-٧٥
الفرع الأول: المسؤولية عن الخطأ في البرمجة..... **خطأ! الإشارة المرجعية غير معرّفة.**-٧٧
الفرع الثاني: المسؤولية عن فشل التنفيذ الذاتي للعقد..... ٧٧-٨٠
**الفصل الثالث: أحكام الإثبات في العقود التجارية الذكية**..... ٨٠-٨١
المبحث الأول: وسائل الإثبات الرقمية..... ٨١-٨٢
المطلب الأول: الكتابة الإلكترونية والبلوك تشين ..... ٨٢-٨٣
الفرع الأول: حجية المحررات الإلكترونية..... ٨٣-٨٧
الفرع الثاني: البلوك تشين كسجل موزع للإثبات ..... ٨٧-٩٠
الفرع الثالث: حجية الأدلة الرقمية المستخرجة من العقود الذكية ..... ٩٠-٩٥
المطلب الثاني: التوقيع الإلكتروني. ..... ٩٥-٩٦
الفرع الأول: تعريف التوقيع الإلكتروني وشروطه ..... ٩٦-٩٧
الفرع الثاني: أنواع التوقيع الإلكتروني ..... ٩٧-١٠١
الفرع الثالث: التوقيع الذكي في بيئة البلوك تشين ..... ١٠١-١٠٦
المبحث الثاني: الإشكاليات الشكلية والموضوعية. ..... ١٠٦-١٠٧
المطلب الأول: الاشكالات الشكلية..... ١٠٧-١٠٨
الفرع الأول: إثبات هوية الأطراف في العقود الذكية..... ١٠٨-١١١
الفرع الثاني: قواعد الاختصاص القضائي في منازعات العقود الذكية. ..... ١١١-١١٥
المطلب الثاني: الإشكالات الموضوعية. ..... ١١٥-١١٦
الفرع الأول: إشكاليات امن العقود الذكية..... ١١٦-١١٨
الفرع الثاني: تعذر التنفيذ الذاتي وأثره على حجية الإثبات..... ١١٨-١٢٢
**الخاتمة** ..... **١٢٢-١٢٩**
**المصادر** ..... **١٢٩-١٤٣**

ملخص الرسالة باللغة الإنكليزية ..... A–B

# المقدمة

# المقدمة

الحمد لله نحمده ونستعينه ونستغفره ونتوب إليه، والصلاة والسلام على رسوله صلى الله عليه وعلى آله وصحبه وسلم تسليماً كثيراً.

**أولا: موضوع الدراسة:**

أسهم التطور المتسارع في مجال التقنيات الرقمية في إعادة تشكيل أنماط التعاملات التجارية، وكان من أبرز مخرجات هذا التطور ظهور تقنية البلوك تشين التي أفرزت ما بات يُعرف بالعقود الذكية.

وتمثّل هذه العقود نمطاً حديثاً من التعاقد يقوم على التنفيذ الذاتي عبر برمجيات حاسوبية تُخزَن داخل شبكة لا مركزية، مما يمنحها خصائص مميزة كالثبات والشفافية وعدم قابليتها للتعديل، وقد أسهمت هذه الخصائص في تعزيز الثقة بين أطراف العلاقة التعاقدية وتقليل الاعتماد على الوسطاء.

غير أن هذه الطبيعة التقنية الخاصة أفرزت في المقابل، إشكاليات قانونية جوهرية لا سيما في مجال الإثبات، حيث تتمحور حول حجية البيانات الرقمية الناتجة عن هذه العقود، ومدى إمكانية نسبتها إلى أطرافها، فضلاً عن صعوبة تفسير مضمونها لكونه محرراً بلغة برمجية.

ويزيد من تعقيد هذه الإشكاليات الطابعُ اللامركزي لشبكة البلوك تشين ، الذي يثير تحديات تتعلق بمدى ملاءمة القواعد التقليدية للإثبات وقواعد الاختصاص القضائي للتعامل معها.

وفي ضوء ما تقدم، تناولت هذه الدراسة موضوع إثبات العقود الذكية التجارية بالبحث والتحليل، مع بيان موقف كلٍّ من التشريع العراقي والتشريع الإماراتي منها، بوصفهما نموذجين تشريعيين يتباينان في درجة مواكبتهما للتطورات الرقمية المستحدثة، وصولاً إلى تقييم مدى كفاية القواعد القانونية النافذة في استيعاب هذا النوع من العقود، واقتراح المعالجات القانونية المناسبة للإشكاليات التي تثيرها في مجال الإثبات.

**ثانياً: أهمية الدراسة:** تنبع أهمية هذه الدراسة بوصفه من الموضوعات القانونية المستحدثة التي لم تحظَ بعد بتنظيم قانوني واضح ومتكامل، ولا سيما في ظل التطور المتسارع لتقنية البلوك تشين والتعاملات الرقمية القائمة عليها.

ويثير هذا النوع من العقود إشكاليات قانونية دقيقة تتعلق بمدى إمكانية إخضاعه لقواعد الإثبات التقليدية، ومدى كفاية هذه القواعد لاستيعاب طبيعته التقنية الخاصة وما يتميز به من خصائص تختلف عن العقود الإلكترونية والعقود التقليدية.

وتتجلى الأهمية العملية للدراسة في أن العقود الذكية أصبحت تمثل أداة متزايدة الاستخدام في المعاملات التجارية الحديثة، الأمر الذي يفرض ضرورة بحث مدى حجية البيانات والمخرجات الرقمية الناتجة عنها في الإثبات أمام القضاء، ولا سيما في ظل تنامي الاعتماد عليها من قبل الشركات والمؤسسات والأفراد في البيئة الرقمية المعاصرة. فضلاً عن ذلك، تسعى الدراسة إلى بيان مدى اعتراف القوانين النافذة بهذا النوع من العقود، وبوجه خاص القانون العراقي والقانون الإماراتي، من خلال دراسة مقارنة تهدف إلى تقييم مدى كفاية التنظيم القانوني القائم واقتراح المعالجات القانونية المناسبة عند الاقتضاء.

ويلاحظ الباحث أن غياب التنظيم الخاص بالعقود الذكية في العراق لا يعني غياب التنظيم القانوني للبيئة الرقمية بوجه عام، إذ شهد التنظيم العراقي في السنوات الأخيرة تطوراً ملحوظاً في تنظيم المنصات والخدمات الرقمية، حيث سعى إلى إيجاد بيئة قانونية تتلاءم مع نمو القطاع الرقمي وتشجع الابتكار والاستثمار وتوفر قدراً أكبر من الوضوح واليقين القانوني لمقدمي الخدمات الرقمية. غير أن هذا التطور التنظيمي لم يمتد حتى الآن إلى وضع أحكام خاصة بالعقود الذكية أو تحديد حجية سجلات البلوك تشين في الإثبات، وهو ما يكشف عن فجوة بين تطور البيئة التنظيمية الرقمية وبين القواعد القانونية الخاصة بإثبات التصرفات الناشئة عنها.

**ثالثاً: إشكالية الدراسة:** تتمثل إشكالية هذه الدراسة في بيان مدى كفاية القواعد القانونية التقليدية للإثبات في استيعاب خصوصية العقود الذكية التجارية ولا سيما في ظل طبيعتها التقنية القائمة على التنفيذ الذاتي عبر شبكات البلوك تشين وما يثيره ذلك من صعوبات تتعلق بإثبات وجود العقد ونسبته إلى أطرافه وحجية البيانات الناتجة عنه أمام القضاء في ظل غياب تنظيم قانوني صريح لها في بعض التشريعات ومنها القانون العراقي مقارنةً ببعض التشريعات التي اتجهت نحو تنظيم المعاملات الإلكترونية بصورة أوسع كالقانون الإماراتي بالإضافة إلى حداثة هذا النوع من أنواع العقود الذي يجعل الآراء الفقهية مختلفة اتجاه هذا العقد مما حتم علينا التعمق أكثر للوصول إلى الآراء الراجحة في حالة عدم وجود آراء متفق عليها وخاصة لعدم وجود نصوص

قانونية تنظم العقد الذكي اما بالنسبة لصعوبات هذا البحث فكان يتمحور حول عدم وجود آراء فقهية واضحة تخص العقد الذكي مع قلة المصادر وغياب النصوص الدقيقة القانونية بما يخص موضوع البحث.

**رابعاً: أسئلة الدراسة:** تثير دراسة إثبات العقود الذكية التجارية مجموعة من التساؤلات الرئيسة التي يسعى هذا البحث إلى معالجتها هل يمكن للقانون العراقي والاماراتي ان يستوعب العقد الذكي في قوانينه الحالية ام يحتاج الى تشريع قوانين جديدة تواكب التطور التقني لهذا العقد، ومن خلال هذا التساؤل يندرج العديد من التساؤلات ويمكن بيانها على النحو الآتي:

١. ما المقصود بالعقود الذكية التجارية وما طبيعتها القانونية؟

٢. ما آلية إبرام العقود الذكية وكيف يتم التعبير عن الإرادة فيها عبر الوسائل التقنية؟

٣. ما مدى توافر الأهلية القانونية لأطراف العقد الذكي وكيف يمكن إثبات هوية المتعاقدين في ظل البيئة الرقمية؟

٤. هل يمكن اعتبار المفاتيح الخاصة بمثابة توقيع إلكتروني قانوني؟

٥. إلى أي مدى تحظى العقود الذكية بالاعتراف القانوني في التشريعين العراقي والإماراتي وهل يكفي هذا الاعتراف لإضفاء الحجية عليها في الإثبات؟

٦. ما مدى إمكانية تفسير العقد الذكي وإثبات مضمونه في ظل لكونه مكتوباً بلغة برمجية قد تكون معقدة أمام القضاء؟

٧. كيف يؤثر الطابع اللامركزي للبلوك تشين على قواعد الإثبات التقليدية كالكتابة والتوقيع الإلكتروني؟

**خامساً: أهداف الدراسة:**

١. بيان مفهوم العقود الذكية التجارية وخصائصها وتحديد طبيعتها القانونية في ضوء القواعد العامة لنظرية العقد.

٢. تمييز العقد الذكي عن العقد الإلكتروني والعقد التقليدي.

٣. تحليل آلية إبرام العقود الذكية وكيفية التعبير عن الإرادة فيها عبر الوسائل التقنية.

٤. دراسة الإشكالات القانونية المرتبطة بإثبات العقود الذكية ولا سيما ما يتعلق بحجية البيانات الرقمية وإثبات وصحته التوقيع الإلكتروني.

٥. بحث أثر فشل التنفيذ الذاتي أو الأخطاء البرمجية على القوة الإثباتية للعقد الذكي والمسؤولية القانونية المترتبة عليه.

٦. تحليل موقف التشريعين العراقي والإماراتي من العقود الذكية وإثبات مدى كفاية النصوص القانونية القائمة لاستيعابها.

٧. الوصول إلى مقترحات وتوصيات قانونية تسهم في تطوير الإطار التشريعي بما يحقق الحماية القانونية للأطراف في العقود الذكية التجارية.

٨. بيان مدى حجية السجلات الإلكترونية المعتمدة على تقنية البلوك تشين في الإثبات ومدى اعتبارها محررات إلكترونية يمكن الاحتجاج بها قانوناً.

٩. تحليل دور التشفير والوسائل التقنية (كالهاش والمفاتيح الخاصة) في تعزيز أو إضعاف القيمة الإثباتية للعقد الذكي.

**سادساً: نطاق الدراسة:** يقتصر نطاق هذه الدراسة على بحث إثبات العقود الذكية التجارية من الناحية القانونية من خلال بيان مفهومها وخصائصها وتحليل الإشكالات التي تثيرها في مجال الإثبات ولا سيما ما يتعلق بحجية البيانات الرقمية وإثبات الهوية والتوقيع الإلكتروني وتفسير العقد من دون التوسع في الجوانب التقنية.

وتنحصر الدراسة في المقارنة بين التشريع العراقي والتشريع الإماراتي لبيان موقفهما من تنظيم هذه العقود وإثباتها في ضوء التشريعات النافذة ذات الصلة ولا سيما قوانين المعاملات الإلكترونية مع التركيز على التطورات التشريعية المعاصرة.

**سابعاً: فرضية الدراسة:** تقوم هذه الدراسة على فرضية مفادها أن العقود الذكية التجارية رغم اعتبارها عقوداً قانونية مكتملة الأركان من حيث التكوين إلا أن طبيعتها التقنية القائمة على التنفيذ الذاتي عبر تقنيات البلوك تشين تُحدث تحديات جدية في مجال الإثبات ولا سيما فيما يتعلق بإثبات الهوية وحجية البيانات وتفسير العقد الأمر الذي يكشف عن قصور القواعد التقليدية للإثبات في استيعابها ويستدعي تكييفاً هذه القواعد أو تدخلاً تشريعياً خاصاً.

**ثامناً: منهجية الدراسة:** اعتمدت هذه الدراسة على المنهج المقارن بوصفه المنهج الأنسب لطبيعة موضوع البحث وذلك من خلال إجراء مقارنة بين موقفي كلٍّ من التشريع العراقي والتشريع الإماراتي في تنظيم المسائل المتعلقة بالعقود الذكية ولا سيما في مجال إثباتها و تمت مقارنة هذه النصوص بالتشريعات الإماراتية التي تُعد أكثر مواكبة للتطورات التقنية لاسيما في مجال المعاملات الإلكترونية وتقنيات البلوك تشين وذلك من أجل بيان أوجه التشابه والاختلاف بين النظامين القانونيين وتحديد مدى قدرة كل منهما على التعامل مع هذا النمط المستحدث من التعاقد.

**تاسعاً: الدراسات السابقة:**

إن وجود الدراسات السابقة لا يُعد نقطة ضعف لهذه الدراسة بل يمثل نقطة قوة تنطلق منها لاستكمال ما انتهى إليه الباحثون وسد النقص القائم في هذا المجال وعلى الرغم من عدم وجود دراسة تنأولت موضوع إثبات العقود الذكية التجارية بصورة مباشرة إلا أنه لا يمكن إنكار وجود دراسات تنأولت هذا الموضوع بصورة جزئية أو من زوايا مختلفة ومن أبرزها ما يأتي:

١- دراسة بعنوان "إشكالية العقود الذكية في القانون الدولي الخاص" للباحثة (هايدي عيسى حسن علي حسن) بحث علمي مقدم إلى كلية الحقوق – جامعة القاهرة سنة ٢٠٢٢ اعتمدت فيه على مناهج متعددة (التأصيلي التحليلي التاريخي والمقارن) وركزت على بيان الإشكاليات القانونية التي تثيرها العقود الذكية في إطار القانون الدولي الخاص ولا سيما صعوبة تحديد القانون الواجب التطبيق والاختصاص القضائي وتختلف هذه الدراسة عن دراستنا في كونها تنأولت الموضوع بصورة عامة في حين نركز نحن على إشكالية محددة تتمثل في إثبات العقود الذكية التجارية.

٢- دراسة بعنوان "التنظيم القانوني للعقود الذكية" للباحث (فارس ناظم عبد الفرهود) أطروحة دكتوراه مقدمة إلى معهد العلمين للدراسات العليا سنة ٢٠٢٣ اعتمد فيها على المنهج الاستقرائي والمقارن وركز على بيان الطبيعة القانونية للعقود الذكية ومسؤولية الأطراف فيها ونلتقي مع هذه الدراسة في تناول موضوع العقد الذكي إلا أننا نختلف عنها في تركيزنا على الإثبات وحجية الأدلة الرقمية.

٣- دراسة بعنوان "النظام القانوني للعقد الذكي" للباحث (عمار عبد الحسين علي شاه) أطروحة دكتوراه مقدمة إلى كلية القانون – جامعة بغداد سنة ٢٠٢٣ اعتمد فيها على المنهج المقارن

وركز على بيان التنظيم القانوني للعقود الذكية في الأنظمة المختلفة وخلص إلى عدم كفاية التشريعات الحالية لتنظيمها وتتميز دراستنا عنها بتركيزها على جانب الإثبات والإشكالات المرتبطة به.

٤- دراسة بعنوان "العقد الذكي: الأساس التنظيري وجدلية التطبيق" للباحث (أيمن محمد زين عثمان) بحث علمي مقدم إلى كلية القانون – جامعة الشارقة سنة ٢٠٢٣ اعتمد فيه على المنهج الوصفي التحليلي المقارن وركز على بيان العلاقة بين العقود الذكية والتطبيق القانوني في ظل التشريعات الحالية وخلص إلى صعوبة تطبيق القواعد التقليدية عليها ونستفيد من هذه الدراسة في تأكيد الحاجة إلى تطوير القواعد القانونية مع تركيزنا في بحثنا على إثبات هذه العقود وحجيتها.

**عاشراً: هيكلية الدراسة:** اعتمدنا، في إطار دراستنا لموضوع إثبات العقود الذكية التجارية، على تقسيم البحث على ثلاثة فصول.

تناولنا في الفصل الأول المفهوم القانوني للعقود التجارية الذكية، وقسمناه على مبحثين؛ خصصنا المبحث الأول لبيان ماهية العقد التجاري الذكي وصلته بالقانون التجاري، وذلك من خلال مطلبين: تناولنا في المطلب الأول التعريف بالعقد الذكي وخصائصه، وتناولنا في المطلب الثاني الطبيعة القانونية للعقد الذكي وتمييزه من غيره. أما المبحث الثاني، فقد خُصص لدراسة انعقاد العقد التجاري الذكي، وذلك من خلال مطلبين؛ تناولنا في المطلب الأول زمان ومكان انعقاد العقد، أما المطلب الثاني فقد تناولنا فيه الوكيل الإلكتروني في العقود الذكية.

أما الفصل الثاني، فقد تناولنا فيه الإرادة والذكاء الاصطناعي في العقود الذكية، وقسمناه إلى مبحثين؛ خصصنا المبحث الأول لدراسة مفهوم الإرادة في العقود الذكية، وذلك من خلال مطلبين: تناولنا في المطلب الأول الإرادة في العقود التقليدية، أما المطلب الثاني فقد تناولنا فيه الإرادة في العقود الذكية.

أما المبحث الثاني، فقد خُصص لدراسة الذكاء الاصطناعي والشخصية القانونية، وذلك من خلال مطلبين؛ تناولنا في المطلب الأول الطبيعة القانونية للذكاء الاصطناعي، أما المطلب الثاني فقد تناولنا فيه المسؤولية في العقود الذكية.

أما الفصل الثالث، فقد تناولنا فيه أحكام الإثبات في العقود التجارية الذكية، وقسمناه على مبحثين؛ خصصنا المبحث الأول لبيان وسائل الإثبات الرقمية، وذلك من خلال مطلبين: تناولنا في المطلب الأول الكتابة الإلكترونية وتقنية البلوك تشين، أما المطلب الثاني فقد تناولنا فيه التوقيع الإلكتروني.

أما المبحث الثاني، فقد خُصص لبيان الإشكاليات العملية والقضائية في منازعات العقود الذكية، وذلك من خلال مطلبين؛ تناولنا في المطلب الأول الإشكالات الشكلية، أما المطلب الثاني فقد تناولنا فيه الإشكالات الموضوعية.